

أحمد عوض بن مبارك وزير الخارجية اليمني في حوار مع «الاتحاد»:

# اليمن لن يكون ورقة ضغط بيد إيران

الإمارات لها مكانة عالية في قلوبنا ودورها محوري في دعم اليمن

نجاح اتفاق الرياض رسالة قوية إلى إيران وحلفائها

نشكر الإمارات لما قدمته من مساهمات لإجلاء العالقين اليمنيين

نستعد لاستقبال مليوني جرعة من لقاح «كوفيد - 19»



علي العمودي (أبو ظبي)

قال معالي الدكتور أحمد عوض بن مبارك وزير الخارجية وشؤون المغتربين اليمني، إن أبناء اليمن لن ينسوا موقف دولة الإمارات وفرزعتها مع الحق ومساعدتها الشعب اليمني في أصعب الظروف، ودورها مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية في قيادة التحالف العربي لمواجهة الانقلاب الحوثي المدعوم من إيران على الشرعية اليمنية المعترف بها دولياً، والمزعزع للأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة.

وقال في حوار مع جريدة «الاتحاد»: لدولة الإمارات مكانتها التاريخية في قلوبنا، ودورها محوري في دعم اليمن، ودعا معاليه إلى التركيز على التحديات الراهنة، والتصدي للأخطار المحدقة، وتسويق المواقف السياسية لمواجهة، وأن تكون صوتاً واحداً في الضغط على المجتمع الدولي لإيقاف هذا العبث الحاصل في المنطقة والذي تقوم به الأذرع التخريبية كافة، والأ نرجع إلى الماضي أو أن نستمتع لأي أصوات تحرفنا عن ذلك.

لن ننسى «فرقة» الإمارات لنصرة اليمن

لحملة ظالمة من قبل البعض، بما فيها أصوات محسوبة على الحكومة السابقة، كيف تتظنون لهذا الأمر؟

لا يمكن لأحد أن ينكر موقف دولة الإمارات وفرزعتها مع الحق ومساعدتها للشعب اليمني في أصعب الظروف، لاسيما دورها مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية في قيادة التحالف العربي لمواجهة الانقلاب الحوثي المدعوم من إيران على الشرعية اليمنية المعترف بها دولياً والمزعزع للأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة.

فمنذ قيام دولة الإمارات في 1971، تميزت علاقة البلدين بروابط التري والم والتاريخ المشترك ووحدة الدين واللغة، وحاضراً فقد امتزج الدم الإماراتي بالدم اليمني في المعارك ضد ميليشيات الحوثيين الإرهابية المدعومة من إيران، والتي شكلت خطراً ليس

على اليمن فقط، وإنما على الجزيرة العربية ككل؛ لذلك يجب أن نركز على التحديات الراهنة والتصدي للأخطار المحدقة بنا وتسويق المواقف السياسية لمواجهة، وأن تكون صوتاً واحداً في الضغط على المجتمع الدولي لإيقاف هذا العبث الحاصل في المنطقة والذي تقوم به الأذرع التخريبية كافة، والأ نرجع إلى الماضي أو أن نستمتع لأي أصوات تحرفنا عن ذلك، ولنعمل سوياً على إنجاز اتفاق الرياض بشقيه السياسي والأمني والعسكري لكي يتم تحسين الأوضاع في العاصمة المؤقتة عدن وتحسين الخدمات العامة، وإعادة ما دمته الحرب، إن نجاح اتفاق الرياض رسالة قوية إلى إيران وحلفائها وإلى كل تلك الأصوات التي تجد لها مساحة وصدى في تفرقتها واختلافنا، ونحن بالتأكيد في الحكومة الشرعية لا نقبل ولا نستمتع لتلك الأصوات بأن تشوّش على علاقتنا الأخوية والمصيرية بأشقائنا في دولة الإمارات.

وفيما يلي نص الحوار:

معالي الوزير، أهلاً بكم في دولة الإمارات.. هل يمكن تسليط الضوء على طبيعة وتوقيت الزيارة، وهل هي في إطار جولة لكم في المنطقة بدأت من القاهرة؟

أهلاً بكم، لقد حرصت على أن تكون مقابلاتي الأولى في هذه الزيارة مع صحيفة «الاتحاد»؛ كونها الأكثر انتشاراً وتداولاً في الدولة، والسجوا لي في البدء أن أعبّر عن شكري وتقديري لدولة الإمارات الشقيقة على حسن الضيافة وحفاوة الاستقبال، وهذا ليس بغير عنها، فهي بلاد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حكيم العرب «طيب الله ثراه»، وتعتبر هذه الزيارة الثانية بعد المملكة

العربية السعودية، حيث كانت زيارتي إلى مصر في إطار انعقاد اجتماعات مجلس وزراء الخارجية العرب غير العادية، وتشرفت خلالها بالقاء بأخي وزير الخارجية المصري، وقد حرصت على أن تكون أولى مهامها الرئيسية زيارة أشقائنا في دول الخليج العربي، وبالطبع فإن تكون دولة الإمارات هي المحطة الثانية لذلك لمكانتها في قلوبنا ولدورها المحوري في دعم اليمن وشرعيتها الدستورية برئاسة فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي، كما بين العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة بين الدولتين والدعم والتنموي والإنساني الذي تقدمه دولة الإمارات إلى الشعب اليمني، تستلزم دوماً التواصل مع القيادة الإماراتية وتسويق المواقف السياسية، خاصة في ظل الاهتمام الدولي بالشأن اليمني، والحراك الأميركي والأمني المتزايد.

فهذا جاءت زيارتي للتسويق والتشاور وتوحيد الرؤى إزاء التحديات المشتركة، بالإضافة إلى الدفع بالعلاقات الثنائية بين البلدين نحو آفاق أوسع في المجالات التنموي، وإعادة تفعيل اللجان الوزارية المشتركة بين البلدين الشقيقين.

فكما تعلم أن اليمن جزء من المنظومة الأمنية والاجتماعية للجزيرة العربية، وأي انعكاس لتطورات الأوضاع في اليمن سيؤثر على دول الخليج إيجابياً أو سلباً، وعليه فإن الحفاظ على وحدة وأمن واستقرار اليمن هو ضمان لأمن واستقرار جزيرتنا العربية.

فرقة الإمارات

معالي الوزير الموقف المبدئي لدولة الإمارات تجاه اليمن معروف، وخاصة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية والمساهمة في إعادة بناء وتاهيل البنى التحتية وتخفيف معاناة الأشقاء اليمنيين، وقبل ذلك كله تقديم كوكبة من أبنائها الذين استشهدوا لنصرة الحق والشرعية، هذا الموقف لتعرض

## دعم الأمم المتحدة وهيئاتها في اليمن

هل تعتقدون أن المجتمع الدولي أدار ظهره للمأساة الإنسانية في اليمن مع استيلاء الحوثيين على المساعدات والفساد المستشري هناك وما يتربد عن بيعها وعدم وهولها للمستحقين؟ نحن حكومة ندم الأمم المتحدة وهيئاتها في اليمن للقيام بمهام الإغاثة الإنسانية، ونقدم كل التسهيلات اللازمة لخدمة الشعب اليمني، وفي ظل وجود معظم المكاتب الرئيسية لتلك المنظمات في صنعاء، فإنها تواجه بالتأكيد الكثير من العوائق والعراقيل والانتهاكات من قبل الميليشيات الحوثية والتي تؤثر على العمل الإنساني، وقد صرح بذلك الكثير من مسؤولي الأمم المتحدة. لقد دعونا مراراً المنظمات الإغاثية والإنسانية الدولية للتخلص من المركزية، وإنشاء مراكز إغاثية مستقلة في عموم مناطق اليمن، والعمل على نقل مكاتبها الرئيسية إلى العاصمة المؤقتة عدن، كما طالبنا بالتنقل من مرحلة المساعدات الطارئة إلى مرحلة مشاريع التنمية والقدرة على الصمود.

معالي الوزير، هناك آلاف اليمنيين الذين تقطعت بهم السبل من العالقين في مختلف دول العالم، بسبب الحرب وجائحة «كوفيد - 19»، هل هناك أي ترتيبات تجري لحل معاناتهم بالترتيب مع الدول المضيفة في ضوء الصعوبات الكبيرة التي تواجهها الحكومة اليمنية وغياب الإمكانيات؟ عند انتشار جائحة «كوفيد - 19» في العالم والتي أثرت على مواطنينا في الخارج، خاصة المرضى الذي يتعالجون خارج اليمن والزائرين بسبب عملية الإغلاف العالمي، فقد شرعت الحكومة اليمنية السابقة في تشكيل «اللجنة الوطنية العليا للطوارئ لمواجهة وباء كورونا المستجد»، وكان من أهم أولوياتها إرجاع



أحمد بن مبارك متحدثاً للزميل علي العمودي (تصوير مصطفى رضا)

الآلاف من الذين تقطعت بهم السبل من مختلف دول العالم، خاصة الدول التي تحل إليها «طيران اليمنية»، وقد استطاعت اللجنة الوطنية العليا للطوارئ، وبتحذير الإمكانات المحدودة لبلادنا، إرجاع كل مواطنينا العالقين خلال مدة لا تزيد على خمسة أشهر منذ انتشار الجائحة، في 2019 عبر 114 رحلة جوية وثماني رحلات بحرية، وذلك من عدد من الدول، أبرزها مصر، الهند، الأردن، جيبوتي، دولة الإمارات، الكويت، كينيا، إثيوبيا، ماليزيا، السودان، وباكستان، وهذا لا يشمل عدد العالقين الذين تم إجلاؤهم عبر المنافذ البرية، وتحديداً من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، ومن هنا لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والرفان لما قامت به دولة الإمارات لإجلاء العالقين اليمنيين من أراضيها والبالغ عددهم 1300 شخص، وتسهيل الترتيبات والبراءات اللازمة كافة لعودتهم إلى أرض الوطن.

وبمناسبة الحديث عن جائحة «كوفيد - 19»، ما هو برنامج الحكومة في التصدي للجائحة وتوفير اللقاح بالتعاون مع التحالف العالمي للقاحات ومنظمة الصحة العالمية؟ اجتمعت اللجنة الوطنية للطوارئ برئاسة دولة رئيس الوزراء بالتنسيق مع المنظمات المناحة، وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية والتحالف العالمي للقاحات والبنك الدولي، وذلك لتوفير اللقاح والذي يتوقع وصوله في أواخر شهر مارس وبداية أبريل المقبل، ويتضمن حوالي 316 مليون و316 ألف جرعة، وذلك ضمن 12 مليون جرعة لقاح ستلقاها اليمن على دفعات خلال 2021 عبر مبادرة «كوفاكس»، بدعم من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والتي تكفي لتطعيم نحو 6 ملايين شخص.

الميليشيات الحوثية تواصل اعتداءاتها، فكيف تجد الإمدادات الإيرانية من المتاد والطائرات المسيّرة طريقها لليمن رغم الحصار البري والبحري والجوي، هل هناك أطراف متورطة في هذا التهريب الذي يدفع ثمنه الأبرياء؟

إن استمرار تهريب الأسلحة الإيرانية والتكنولوجيا العسكرية والخبراء للميليشيات الحوثية يعتبر انتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية وقرارات مجلس الأمن بشأن حظر توريد الأسلحة للميليشيات، وأهمها قرار 2216، وقد دعونا مجلس الأمن الدولي لاتخاذ موقف حازم إزاء الدور الإيراني التخريبي في اليمن والمنطقة، الأمر الذي يسهم في توسع النشاط المزعزع للأمن والاستقرار، ويعتد مصدر تهديد لخطوط الملاحة الدولية، من خلال زرع الألغام البحرية، واستهداف أمن وسلامة الممرات المائية في البحر الأحمر، وبناءً على تقارير فريق خبراء لجنة العقوبات الدولية في مجلس الأمن ما زالت إيران حتى اليوم تزود الميليشيات الحوثية بالأسلحة والصواريخ والطائرات المسيّرة التي تستهدف بها أبناء الشعب اليمني، وكذلك الأعيان المدنية في المملكة العربية السعودية، عبر شبكات واسعة من الوكلاء اليمنيين المرتبطين بالبحر الشوري الإيراني، والذين يهربون باستمرار الأسلحة عبر «المافا» الداخلية في عمليات التهريب عن طريق البحر والبر، رغم الجهد الكبير لقوات خفر السواحل اليمنية وبقية الوحدات الأمنية والعسكرية المعنية بمكافحة التهريب.

وتشير بعض المصادر إلى أن شبكات التهريب الحوثية نشطة هناك بشكل كبير، وتمرر شحناتها تحت غطاء الصيد، وتستخدم سفناً صغيرة وقوارب مدنية لنقل شحنات من سفن كبيرة تفرغ حمولتها في البحر، ثم تتوجه نحو السواحل اليمنية.



نرحب بدعوة الرئيس الأميركي جو بايدن لإنهاء الحرب في اليمن



الحفاظ على وحدة وأمن اليمن ضمان لأمن واستقرار جزيرتنا

مؤشرات للتعاقد الإيجابي؛ لذلك فهناك ملفات كثيرة في هذا الشأن، والتعاطي الإيجابي معها كان سيوفر فرصة أفضل للنقاش، وسيعطي مؤشرات إيجابية لدفع العملية السياسية.

ومع تفاعلنا الإيجابي مع كل الدعوات الدولية لإنهاء هذه الحرب، وهو هدف نسعى إليه منذ اللحظة الأولى، لكن بالوقت ذاته علينا كذلك أن ندرك طبيعة الديناميكيات المحلية التي اعترضتنا في السابق، وأن نحسن التعامل معها حتى لا نعيد تكرار المشهد نفسه، علينا ونحن مقبلون على أي مبادرات قادمة أن تكون حريصين على ضمان آليات تنفيذها، وأن تكون واضحة ونصوصها غير قابلة لتفسيرات متعددة، وتكون مجددة ومتقناً عليها. نحن نريد سلاماً حقيقياً لا سلام مرحلياً، فقد جربنا الحوثيين في مفاوضات عديدة سابقة ولم نحصد إلا ثغرة من الميليشيات استفادت من خلاله في تحسين مواضعها على الأرض وازدياد الوضع الإنساني سوءاً.

تهريب الأسلحة

رغم كل هذه السنوات، لا تزال

استمرار تدفق الأسلحة والخبراء الإيرانيين إطالة للحرب وانتهاك للقانون الدولي

الإدارة الأميركية

كيف تتظنون للتعهدات الأميركية بالمساهمة في إنهاء الحرب في اليمن مع الإدارة الجديدة وتعيين تيموثي ليندركينج، مبعوثاً أميركياً لبلادكم؟

ترحب الحكومة اليمنية بدعوة الرئيس الأميركي جو بايدن لإنهاء الحرب في اليمن، وأهمية الحل الدبلوماسي لتحقيق السلام، فقد جاء خطاب الرئيس الأميركي ليكس الاهتمام الذي توليه الإدارة الجديدة في البيت الأبيض لليمن، حيث ظهرت القضية اليمنية أولوية ضمن أولويات السياسة الخارجية الأميركية للمرحلة القادمة، وهذا أمر إيجابي، ويعكس متانة العلاقات اليمنية - الأميركية، واهتمام الإدارة الجديدة بدعم وتعزيز هذه العلاقات.

وقد جاء خطاب الرئيس بايدين متسقاً مع موقف الحكومة اليمنية الذي يؤكد أهمية الحل السياسي في اليمن، وأن هذه الحرب التي أشعلتها الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران يجب أن تنتهي لينعم الشعب اليمني بالأمن والسلام والاستقرار، وهو ما يستعكس على استمرار المنطقة ككل، ولا بد من ممارسة أقصى أنواع الضغط على هذه الميليشيات لدفعها للعودة إلى طاولة المفاوضات والخروج بتسوية تلي تطلعات وأمال الشعب اليمني بدولة مزدهرة تقوم على المواطنة المتساوية والحكم الرشيد، وبالتالي فإن استمرار تلك الميليشيات في التصعيد العسكري غير المبرر على مآرب والحواف والوعد الذي تعدهن في اليمن، تعز والحديدية وهجمات المتكررة، تجعل توجهات الإدارة الأميركية الجديدة أمام تحدٍ حقيقي لاختبار تعهداتها بإنهاء الحرب في اليمن.

عودة الحكومة

ماذا بعد عودة الحكومة إلى عدن عقب اتفاق الرياض، وهي أمام ملفات ضخمة واستحقاقات هائلة لاستعادة عجلة الحياة، وتوفير أبسط الخدمات الأساسية للسكان ومعالجة الانقذات الأمني؟

على الرغم من مرور فترة قصيرة على تشكيل الحكومة بناءً على اتفاقية الرياض وعودتها إلى العاصمة المؤقتة عدن، إلا أنها أثبتت أنها على قدر عالٍ من المسؤولية، حيث استكملت إعداد البرنامج العام للحكومة الذي أقره مجلس الوزراء مؤخراً والذي تضمن عدداً من البرامج ومبادرات التنمية الشاملة ركزت فيه على مسألة إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي وبناء السلام.

كما اشتمل برنامج الحكومة على سبعة محاور رئيسية في الأمن والعسكري، السياسات المالية والنقدية، الاقتصاد والتنمية البشرية، والبنية الأساسية والطاقة والبيئة، الإدارة العامة والحكم الرشيد، والتخطيط والإعلام، ووضعت أهدافاً شاملة وموضوعية لكل محور لمواكبة المستجدات والتحديات التي تفرزها المرحلة القادمة.

لا شك في أن هناك العديد من التحديات والصعوبات التي واجهت الحكومة اليمنية، فالجرب المدمرة التي أشعلتها الميليشيات الحوثية قد تسببت في كارثة إنسانية تتفاقم عاماً بعد عام، ولولا جهود الحكومة اليمنية والعمل المتواصل والدؤوب لكثرت الأضرار على الأرض أسوأ بكثير مما هي عليه الآن، لذا لا بد من استكمال تنفيذ الشق الأمني والعسكري من اتفاق الرياض حتى يتسنى لنا التعاطي مع التحديات الأمنية كافة، بالإضافة إلى ضرورة دعم هذه الحكومة اقتصادياً حتى يتسنى لها تحسين الأوضاع المعيشية، وتحسين قدرتها على توفير الخدمات الأساسية.